شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها

للأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عضو مجمع اللغة العربية الملكى

تكملة مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم ترد بقيتها

نرى كتب اللغة ولو كانت مبسوطة — قد تهمل فى كثير من المواد بعض ما يتفرع عنها من نحو المصادر والأفعال والمشتقات غير الفعل . ومن هذه المهملات ما يعرف من اصطلاح صاحب المعجم فيكون بمنزلة المذكور صراحة ، كما نبه الفيروزابادى فى مقدمة قاموسه أنه اذا ذكر المصدر مطلقا أو الماضى ولم يذكر المضارع فالفعل من باب كتب يكتب . ومن هذه المهملات ما يقول أصحاب المعاجم : إن العرب مجرته أو أهملته أو أماتته أو لم تقله أو لم تتكلم به أو استغنت عنه بكذا ، كما قالوا : إن العرب أماتوا ماضى دع وذر [1] وقالوا : مصدر عسى لا يستعمل لأنه أصل مرفوض [2] ، وقالوا : الحتف : الهلاك . ولا يبنى منه فعل [3] وقالوا : السافر : المسافر ولا فعل له [4] وقالو : إن العرب استغنوا بارتفع عن رفع وعليه جاء رفيع . وقد يقول بعضهم فى المصدر أو الفعل أو المشتق غير الفعل : إن العرب أماتته أو لم تقله أو استغنت عنه بكذا ، ويخالفهم آخرون من الثقات وينسبون الى العرب أنها قالته أو استعملته فى كلامها ، والسماع كما قال أبو إسحاق الشاطبى "اذا أثبته ثقة لم يطرح بسبب أن ثقة آخر لم يثبته لعدم اطلاعه عليه ، بل القاعدة أن المثبت فى مثل هذه الأمور مقدم على النافى لأن النافى إنما يقول لم أحفظه"

وجمهور علماء العربية على أن ما نص فى المعاجم ونحوها أنه أميت أو لم تقله العرب من فعل أو مصدر أو مشتق ، نجرى فيه على ما جرت عليه العرب فنهمله ونستغنى عنه بالألفاظ التى تغنى عنه . ولم نر من أجاز استعمال ما أهمله العرب على هذا الوجه إلا ابن درستويه فقد قال فى شرح الفصيح " إنما أهملوا استعمال

---

(١) القاموس . (٢) المزهر . (٣) المجمل لابن فارس . (٤) القاموس .

ودع ووذر لأن فى أولها واوا وهوحرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه ، وهو ترك " . ثم قال : " واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب وهو الأصل " .

ومن المهملات فى كتب اللغة ما لا يستدل عليه باصطلاح وما لا يقول فيه أصحاب المعاجم : إن العرب أماتته أو لم تقله ، كأن يشرحوا المادة ويذكروا بعض ما يتصل بها ويسكتوا عن بعض ، وهذا النوع هو الذى عنى به المجمع شاعرا بالحاجة إلى إحيائه بالاستعمال ، إذ تزداد به اللغة ثروة ، وتسدّ به حاجات قد يقصر غيره عن أن يقوم مقامه فى سدّها ، فسلك فى بحثه طريقا وسطا ، وانتهى به البحث إلى ذلك القرار الحكيم .

افتتح القرار بالتنبيه على طريق تكملة المواد غير ثلاثية الحروف ، وهى مزيد الثلاثى ومجرد الرباعى وملحقه (١) ومزيده ، ذلك أن تصوغ ما لم يذكر على ما يقتضيه كل باب من هذه الأبواب .

وبيان هذا أن ما زادت حروفه على ثلاثة ، يكون لكل صيغة من أفعاله صيغة مصدر قياسية وصيغة مشتق غير فعل لا يتخلفان عنها (٢) ، ويكون لكل صيغة من مصادره صيغة فعل واحدة ، وهكذا الشأن فى مشتقاته من نحو اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان ، فلكل صيغة من صيغها وزن من الأفعال وآخر من المصادر لا تتجاوزهما .

---

(١) الإلحاق أن يزاد فى ثلاثى أو رباعى ما يجعله موازنا لما فوقه أى موافقا له فى الحركة والسكون وعدد الحروف ، وهو قياسى عند أبى على الفارسى وابن جنى ، قال ابن جنى : لو احتجت فى شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسما أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب .

(٢) وقد يكون للمصدر مع الصيغة القياسية صيغة أخرى ، نحو فاعل ، له صيغة لا تتخلف عنه هى المفاعلة ، وصيغة أخرى مختلف فى قياسيتها وهى الفعال ، ونحو فعلل له صيغة لا نزاع فى قياسيتها هى الفعللة ، وصيغة أخرى جرى الخلاف فى قياسيتها ، هى فعلال بكسر الفاء .

ولهذا كانت دلالة كل من المصدر أو الفعل أو المشتق غير الفعل على البقية واضحة مطردة ، فاذا وجدت فى مادة اسما فى وزن مفتعل مثلا صغت له فعلا على وزن افتعل ومصدرا على وزن الافتعال ، واذا وجدت فى أخرى مصدرا فى وزن "فعلله" صغت له فعلا فى وزن فعلل واسم فاعل فى وزن مفعلل، وقس على هذا ما شاكله من الصيغ غير ثلاثية الحروف .

وتضمن القرار أن الفعل الثلاثى المتعدى يصاغ له مصدر على وزن فَعْل ما لم يدل على حرفة .

وهذا موافق لما يقوله علماء العربية إذ قرروا أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يكون على فَعْل قياسا مطردا .واستثنوا الأفعال الدالة على الحرفة فان قياس مصدرها فِعالة بكسر الفاء ،وكان المجمع قد قرر فى دورته الأولى قياسية فِعالة للحرفة سواء أكان الفعل متعديا أم لازما [1] .

وتضمن القرار أن الفعل اللازم الذى يأتى على وزن فعل مكسور العين يصاغ له مصدر على فَعَل مفتوح العين مالم يدل على لون فيصاغ مصدره حينئذ على فُعْلة بضم فسكون ،وهذا القرار موافق لما جرى عليه علماء العربية ، فانهم قرروا أن مصدر فعِل اللازم يكون على وزن فَعَل نحو فرح فرحا وهوِى هوى وشلّ شللا ، واستثنوا من ذلك ما دل على لون وقالوا : إن الغالب على مصدره الفُعْلة نحو سمِر سُمرة وشهِب شُهبة وكهِب كُهبة

---

(١) انظر قرار المجمع فى ص ٢٠٦ ج أول من هذه المجلة .

وتضمن القرار أن الفعل اللازم الذى يأتى على وزن فَعُل مضموم العين يصاغ له مصدر على وزن فَعالة أو فُعولة . وهذا من الأصول المعروفة فى علم الصرف . قال الصبان فى حواشى الأشمونى "فعولة وفعالة كل منهما مصدر قياسى لفعُل المضموم العين، فاذا وردا فذاك ، أو أحدهما اقتصر عليه، أو لم يرد واحد منهما خير بينهما".

وتضمن القرار أن الفعل اللازم الذى يجىء على وزن فعَل بفتح العين يصاغ له مصدر على فُعول بالضم ، واستثنى من ذلك ما يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض أو سير أو امتناع أو ما كان معتل العين . أما أن قياس مصدر فعَل اللازم هو الفعول فأصل معروف لانحتاج إلى أن نقيم عليه شاهدا من نصوص علماء العربية . وأما الأصناف السبعة التى استثنيت من هذا الأصل، فلأن قياس مصدر ما يدل على الحرفة فِعالة ، وقياس مصدر ما يدل على الاضطراب فَعَلان ، وقياس مصدر ما يدل على الصوت فُعال أو فَعيل ، وقياس مصدر ما يدل على المرض فُعال[1] وقياس مصدر ما يدل على السير فَعِيل، وقياس ما يدل على الامتناع فِعال نحو إباء وجماح وشراد، وقياس مصدر ماجاء معتل العين فَعْل بفتح الفاء وسكون العين .

وتضمن القرار أن الفعل الذى يكون مجهول الحال أى لا يعرف من أى باب هو ، ينظر فى معناه ، أو فى حال تعديه ولزومه ، ويلحق بالباب الذى يقتضيه المعنى ، أو التعدى واللزوم ، ويصاغ له مصدر على مقتضى الباب الذى ألحق به، فاذا وجدنا فى المعجمات — مثلا — فعلا لم ندر أهو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها ؟ ونظرنا إلى معناه ثم إلى حال تعديه ولزومه ، فان كان فعلا لازما يدل على سجية ، ألحقناه بباب فعل بضم العين لأنه الأغلب فى السجايا ، قال الرضى : "إن (فعُل) يأتى فى الأغلب للغرائز أى الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصغر والسهولة والصعوبة والثقل والحلم ونحو ذلك" .

---

(١) انظر قرار المجمع ص ٢٠٩ من الجزء الأول من المجلة .

وإذا ألحقناه بباب فعُل صغنا له مصدرا على وزن فَعالة أو فُعولة ، لأنهما الصيغتان القياسيتان لمصدر الفعلِ الآتى من باب فعُل .

وإن كان فعلا لازما يدل على حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض ، ألحقناه بباب فعِل يفعَل ، لأن هذا الباب تكثر فيه هذه المعانى ، كما هو مبسوط فى علم الصرف .

وإذا ألحقناه بباب فعِل يفعَل صغنا له مصدرا على وزن فَعَل مفتوح العين ، لأنه الصيغة القياسية لمصدر هذا الباب .

فإذا كان الفعل المجهول الحال لازما ولم يدل على شىء من تلك المعانى المفصلة ألحقناه بباب فعَل مفتوح العين ، لأنه أكثر فى الاستعمال من فعُل بالضم وفعِل بالكسر. قال الرضى فى شرح الشافية : إن باب فعَل لخفته لم يختص بمعنى من المعانى ، بل استعمل فى جميعها لأن اللفظ إذا خف ، كثر استعماله واتسع التصرف فيه .

وإذا ألحقناه بباب فعَل جاز لنا أن نجعله من باب نصر فنضم عين مضارعه ، أو من باب ضرب فنكسرها ، قال الرضى فى ذلك الشرح : قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما بالضم وإما بالكسر ، وقال أبو زيد : كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر ، فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملا معا وليس على المستعمل شىء [1] .

ثم تعرض القرار للاستدلال بالمصدر على الفعل ، وفصل القول فى ذلك على حسب مايدل عليه المصدر من المعانى ، فإن دل على سجية ، صيغ له فعل من باب فعُل يفعُل لما سبق من أن هذا الباب هو الباب الأغلب فى السجايا .

---

(١) قال بحرق فى شرح اللامية . لم أظفر بمادة مطلقة يكون الشخص مخيرا فيها بين الضم والكسر ، يعنى أنه ما من فعل نقل عن العرب إلا ورد مقيدا بكسر أو بضم أو بهما .

وإن دل المصدر على حزن او فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض على فَعَل ، صيغ له فعل من باب فعِل يفعَل ، لما سبق من أن هذا الباب تكثر فيه هذه المعانى .

وإن لم يدل المصدر على شىء من هذه المعانى أعنى السجية والحزن والفرح واللون وما عطف عليها ، ولم تكن عينه أو لامه حرف حلق ، صيغ له فعل من باب نصر أو ضرب ، لما سبق من أن فعل المفتوح العين أكثر من فعل بالضم وفعِل بالكسر ، وأن فعل الذى لاندرى كيف نطق العرب بمضارعه ، كان لنا أن نأتى بمضارعه مضموم العين أو مكسورها .

وإن كانت عينه أو لامه حرف حلق [1] صيغ له فعل من باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما ، وهذا قياسه المعروف عند علماء الصرف ، ووجهه أن حروف الحلق ثقيلة وبعيدة المخارج ، فأعطى المضارع معها أخف الحركات الذى هو الفتح ، ليكسب اللفظ من بين ثقل حروف الحلق وخفة حركة الفتح شيئا من الاعتدال .

ثم تعرض القرار للاستدلال بالمشتق غير الفعل على مالم يذكر من الفعل والمصدر ونبه على أنه يستدل بالمشتق على الفعل والمصدر بالنظر فى معنى المشتق وحال تعريفه ولزومه . فإذا وجدنا — مثلا — مشتقا يدل على سجية صغنا له فعلا من باب فعُل يفعُل ، لما عرفته من أن هذا الباب هو الباب الأغلب فى السجايا ، وصغنا له مصدرا من باب فَعالة أو فُعولة ، لما عرفته أيضا من أن مصدر باب فعُل يفعُل قياسه فَعالة أو فُعولة .

---

(١) حروف الحلق ستة هى الهمزة والعين والخاء والهاء والحاء والغين .

وإن كان المشتق لازما ودل على سير، صغنا له فعلا من باب فَعَل، لأن السير معدود فى المعانى التى يأتى لهـا فعَل نحو رَقَل وذَمَل ، وصغنا له مصدرا على الوزن المعروف للسير وهو فَعِيل .

وإن دل المشتق على مرض صغنا له فعلا من باب فَعِل يفعَل وصغنا له مصدرا على الوزن المعروف للمرض وهو فعال ، وقس على هـذا غيره من وجوه الاستدلال المشار إليها فى قرار المجمع ونصه :

١ — قرار تكملة مادة لغوية

ورد بعضها فى المعجمات ونحوها

ولم ترد بقيتها (١)

إذا لم تذكر من مادة لغوية فى المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى فلذلك حالان :

الأولى — أن تكون المـادة غير ثلاثية الحروف ، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثى وباب الرباعى وملحقه ومزيده .

الثانية — أن تكون المـادة ثلاثية والمذكور حينئذ إما فعل وإما مصدر وإما مشتق غير الفعل .

---

(١) محضر الجلسة التاسعة .

(ا) فان كان المذكور فعلا فهو إما متعد وإما لازم . فالمتعدى نصوغ له مصدرا على وزن (فعل) بفتح فسكون ما لم يدل على حرفة . واللازم له أربع حالات :

١ — إما ان يكون على وزن فعِل (مكسور العين) فنصوغ له مصدرا على (فعل) مفتوح العين ما لم يدل على لون فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فعلة) بضم فسكون .

٢ — وإما أن يكون على وزن (فعل) مضموم العين فنصوغ له مصدرا على (فعالة أو فعولة) بالضم .

٣ — وإما أن يكون على وزن (فعل) بفتح العين فنصوغ له مصدرا على وزن (فعول) بالضم ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذى قرر المجمع قياسيته فى دورته الأولى ، وما لم يدل أيضا على سير أو امتناع فاننا نصوغ للأول مصدرا على (فعيل) وللثانى مصدرا على (فعال) بالكسر . وما لم يكن معتل العين فيكون قياسه (الفعل) بفتح فسكون .

٤ — وإما أن يكون مجهول الباب فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى أو التعدية أو اللزوم الى باب من الأبواب المتقدمة ونصوغ له مصدرا مناسبا لهـــذا البـاب .

(ب) وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مصدرا :

١ — فاما ألا يدل على سجية أو حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن (فَعَل) فيصاغ له فعـل من باب نصر أو ضرب ما لم تكن عينـه أو لامه حرف حلق فان بابه (فعَل يفعَل) .

٢ — وإما أن يدل المصدر على معنى من المعانى السابقة فان دل على سجية كان فعله على (فعُل يفعُل) وإلا كان الفعل من باب فعِل يفعَل.

(ج) واذا كان المـذكور فى المعجمات ونحوها مشتقا غير فعـل استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هـذا المشتق من المعـانى والتعدية واللزوم .

وكل ما تقدم جائز ما لم ينص على أن الفعل مات أو محظور وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه فان سمع عملنا بالمسموع فقط أو عملنا بالمسموع أو القياس " .

*
* *

وقد جاء القرار موافقا لمذهب الجمهور من أن الأفعال التى لا تختلف نصوص علماء اللغة على أنها مماتة أو محظورة، نهملها كما أهملها العرب ولا نأخذ فيها بطريقة القياس .

وجاء فى القرار إن ما بين فيـه من وجوه الاستدلال بمـا ذكر على ما لم يذكر نرجع إليـه فيما لم يسمع عن العرب ، أما ما سمع وكان مخالفا للقياس ، فنقف فيه عند حد السماع وحده أو نعمل فيه على الأمرين : السماع والقياس .

وقد أشار المجمع فى هذا القرار إلى مذهبين ذكرهما علمـاء العربية فى مصادر الأفعال الثلاثية :

(أولهما) أن هذه المقاييس يعمل بها فى صوغ مصادر الأفعال التى لم يسمع لهـا مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا تتجاوز فيـه المسموع إلى القياس، وهو مذهب سيبويه ، ووجهة نظر هذا المذهب أن القياس فى اللغة أمر دعت إليه الحاجة فيؤخذ به على مقدارها .

ويوافق هذا المذهب أنا نرى فى بعض اللغات الأوربية مثل الألمـانية ألفاظا خرجت عن قاعدة أمثالها، فنبه العلماء على الوقوف فيها عند حد السماع . ويعدون خرج إلى قياس أمثالها مخطئا لاحنا .

(ثانيهما) أن الأفعال التى سمعت لها مصادر مخالفة للقياس يكون للفعل الواحد منها مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ومصدر ثابت بطريق القياس ، ووجهة نظر هذا المذهب أن الأفعال التى من شأن مصادرها أن تصاغ فى أوزان خاصة ، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، فإذا ورد مصدر على غير قياس يبقى طريق القياس مفتوحا ، وصوغك للفعل مصدرا آخر على هذه الطريقة لا يخرج المصدر عن أن يكون عربيا فصيحا .

٢ — النسبة إلى جمع التكسير

أصل النسب أن يزاد فى آخر اسم المنسوب إليه ياء مشددة . ومقتضى هذا أن ينسب إلى جمع التكسير وهو باق على حاله ، فيقال في النسبة إلى النجوم نجومىّ وإلى الأزهار أزهارىّ ، ولكن العرب لم يجروا فى النسبة إلى الجموع على هذا الأصل ، وعدلوا عن ذلك إلى النسبة إليها بلفظ المفرد . وإنما تصرف العرب فى النسبة إلى الجمع هذا التصرف لوجود ما يقتضيه وانتفاء ما يمنع منه . أما ما يقتضيه فهو خفة المفرد بالنظر إلى الجمع ، إذ الغالب فى الجموع أن تكون أكثر حروفا من مفرداتها ، وأما انتفاء المانع فان الذى يخشى منه عند النسبة إلى الجمع بلفظ المفرد التباس ما يراد نسبته إلى الجمع بما ينسب إلى المفرد ، وهذا مدفوع بأن القصد فى النسبة إلى الجمع متوجه الى الجنس ، والجنس يحصل بلفظ الواحد ، إذا لا داعى لنسبه بلفظ الجمع .

وربما جال فى خاطرك أن النسب قد يقصد به مجرد إفادة صلة المنسوب بجنس المنسوب إليه كأن يقصد المتكلم إفادة أن لفلان علاقة بالفواكه أو الكتب من جهة تعاطيه بيعها فيكفى فى هذا الحال أن تقول : فلان فاكهى أو كتابى ، وقد يتعلق الغرض من النسب بافادة معنى لا يؤديه إلا النسبة إلى الجمع ، كأن يكون لإنسان نسختان من كتاب اشترى إحداهما بدينار والأخرى بثلاثة دنانير ،

وتريد أن تستعير منه النسخة ذات ثلاثة الدنانير ، فانما تبلغ مرادك بنسبة الكتاب إلى الجمع فتقول : أعرنى النسخة الدنانيرية .

وجواب هـذا أن العرب اعتمدوا فى دفع ما يدخل النسب من اللبس على القرائن المقالية أو الحالية . وفى هذا الباب ، أعنى باب النسب ، صيغ لا يفهم المراد منها إلا إذا صاحبتها قرينة ، ففَعِيلة ، مثـلا وفَعَل ينسب إلى كل منهما على وزن فعلىّ فإذا قلت فلان (شَرَفىّ) لم يدر أإلى شرف نسبته أم إلى شريفة ، وإنما يعرف قصدك بقرينة حال أو مقال .

وقد يبدو لك أن فى النسـبة إلى الجمع معان غير رفع اللبس لا تؤديها النسـبة إلى الواحد كتعظيم المنسوب نحو أن تصف شخصا لقى حظوة ومكانة عند ملوك متعددين بأنه (ملوكىّ) وتراه أدل على تعظيمك من قولك (ملكىّ) أو تحقيره نحو أن تصف أخلاق شخص يضع نفسه مواضع المهانة بأنها كلابيّة وتراه أبلغ فى ذمه من قولك كلبية .

وجواب هذا أن العرب لم يتخذوا النسب طريقا إلى مثل هذه الأغراض ، بل كانوا يصلون إليها بطرق أخرى كالإضافة والموصولية والوصف ، ولذلك أهمله علمـاء البيان فلا تراهم يذكرون فى كتبهم الدواعى إلى النسب ، كما ذكروا الدواعى إلى الإضافة وما شاكلها .

هـذا أساس مذهب النحويين من البصريين ولم يختلفوا فى أن الجمع الذى له واحد من لفظه مناسب له فى القياس ، نحو مدارس وأسواق وصحف لا ينسب إليه على لفظه ، وإنمـا ينسب إليه بلفظ الواحد فيقال مدرسىّ وسوقىّ وصحفىّ .

ومن الخطأ عندهم قول بعض الناس فى وصف بعض الصحف : (أخلاقيّة) وفيمن يتوسلون بالموتى : (قبوريّون) وفيما يختص بالكواكب : (كواكبىّ) أوالجبال : (جبالىّ) والصواب خلقيّة ، وقبريّون ، وكوكبىّ ، وجبلىّ .

فان كان للجمع واحد من لفظه ولكن هـذا الواحد غير مناسب له فى القياس كمحاسن جمع حسن وملامح جمع لمحة ومشابه جمع شبه ولواقح جمع ملقحة (١) وطوائح (٢) جمع لمطيحة . فهذا موضع خلاف بينهم .

فألحقه فريق بالجمع الوارد على القياس فعلوا النسبة اليه بلفظ الواحد، وهذا ما اختاره ابن مالك فى كتاب التسهيل فقال "وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى"

وذهب آخرون منهم ابن الصائغ إلى أنه ينسب إليه بلفظه فيقال . محاسنى وملامحى ومشابهى ولواقحى وطوائحى ، وهذا ما رواه سيبويه عن أبى زيد، وذكر أبو حيان فى كتاب "الارتشاف" أن أبا زيد صرح بنقل ذلك عن العرب .

فإن لم يكن للجمع واحد من لفظه نحو خلابيس (٣) وعباديد وشماطيط وأبابيل (٤) نسب إليه على لفظه فيقال : عبابيدى وشماطيطى وأبابيلى من غير خلاف، ويلحق بهذا النوع اسم الجمع نحو قوم ورهط ونفر ونسوة فينسب إليه على لفظه ، ويقال قومى ورهطى ونفرى ونسوى .

ويجرى هذا الحكم فيما جاء على بناء الجمع ومعناه واحد معين نحو أنمار وكلاب ومعافر وضباب أسماء رجال فيقال أنمارى ومعافرى وضبابى .

---

(١) يقال ألقحت الرياح الشجر فهى لواقح .

(٢) يقال طوّحته الطوائح أى قذفته القذائف ، ولا يقال المطوّحات .

(٣) الشىء الذى لانظام له ، ولم يعرف البصريون له واحدا ، وقال البغداديون . خلبيس وليس بثبت — المزهر .

(٤) العبابيد : الفرق من الناس ، والشماطيط القطع من الخيل ، والأبابيل : الفرقة . وهذا مذهب الأصمعى وبعض علماء اللغة ؛ وذكر لها بعضهم آحادا .

ومما يجرى مجرى الأسماء الموضوعة لواحد فى النسبة إليها على لفظها أبنية جموع يغلب استعمالها فى طائفة مخصوصة كالأنصار ، غلب استعماله فى أنصار النبى صلى الله عليه وسلّم من الأوس والخزرج ، وهو فى الأصل جمع ناصر أو نصير ، فيقال فى النسبة إليه أنصارىّ ، وكالأبناء غلب استعماله على قبائل من بنى سعد بن مناة من تميم أو على قوم من الفرس أرتهنهم العرب ، أو على أبناء فارس الذين أرسلهم كسرى مع سيف بن ذى يزن لما استنجده على الحبشة ، فيقال فى النسبة إليه أبناوى ، قال ابن مالك فى التسهيل "وحكم اسم الجمع والجمع الغالب حكم الواحد" .

ويظهر من الفصل الذى عقده سيبويه فى "الكتاب" لهذا البحث أن للعرب فى هذا الصنف طريقتين ، فقد حكى أن العرب ينسبون إلى الأبناء بلفظ المفرد فيقولون ، بنوى : ثم حكى عن بنى سعد أنهم ينسبون اليه على لفظه ، فيقولون أبناوىّ ، وخرّج ذلك على أنهم يجعلون كلمة الأبناء اسما للحىّ ، والحىّ كالبلد .

ومن أبنية الجموع الجارية على هذا السبيل كلمة "شعوب" فقد غلبت على جيل العجم فنسبوا إليها على لفظ الجمع ، وقالوا لمحتقر أمر العرب "شعوبى" .

ومن هذا الوادى أسماء بلاد تجىء على بناء الجمع ويكون مدلول الاسم طائفة من الأماكن لا يستعمل واحده فى مفرد منها ، نحو الأهواز : اسم لسبع كور بين البصرة وفارس ، لكل كورة منها اسم خاص ، ولا يقال فى الواحدة منها هوز ، فاذا نسبت إلى الأهواز نسبت إليه على لفظه وقلت : أهوازى .

ويدخل فى هذا القبيل كلمة "مدائن" وهو اسم غلب إطلاقه على مدن متقاربة كانت مسكن ملوك الفرس من الأكاسرة وغيرهم ، وصار علما على مجموع تلك المدن ، حتى هجروا تسمية الواحدة منها "مدينة" فالنسبة إليها مدائنى . وربما نسب العرب إلى هذا الصنف من أبنية الجموع بلفظ الواحد كما قالوا : سيف مشرفىّ نسبة إلى "مشارف" وهو اسم لقرى من أرض العرب تصنع فيها السيوف ولا يقال فى الواحدة منها مشرف .

والأقرب فى القياس أن ينسب إلى أبنية الجموع الغالبة فى أفراد مخصوصة على لفظها ، لأن غلبة استعمالها فى طائفة مخصوصة تجعلها بمنزلة الجموع الموضوعة لمعنى واحد ، وذلك ما لا ينبغى الاختلاف فى النسبة إليه على لفظه لا بلفظ واحده .

وذكر ابن مالك فى كتاب التسهيل أن العرب قد ينسبون إلى الجمع إذا شابه واحدا فى وزنه ، وصلح لأن يجمع من بعد ، نحو كلاب . فانه شابه واحدا فى الوزن وهو كتاب ، وصالح لأن يجمع من بعد ، فقد قالوا فى الكلاب : كلابات .

هذا بيان مذهب البصريين ، وعليه جمهور علماء العربية من بعدهم ، وأما الكوفيون فقد نقل عنهم ابن برى أنهم يجيزون النسبة إلى الجمع على لفظه مطلقا (١) وذكر هذا القول أبو حيان فى كتاب "الارتشاف" ولم يعزه إلى الكوفيين ، وإنما قال بعد الكلام على منع النسبة إلى الجمع على لفظه « وقد أجازه قوم ، وذهبوا فى قمرىّ إلى أنه منسوب إلى الجمع ، من قولهم طيور قُمْر وفى دبسىّ إلى طيور دُبْس » ثم قال وهو عندنا منسوب إلى القمرة (٢) والدبسة (٣)

وهذا المذهب الذى ينسب إلى الكوفيين مبنى على ما ورد من النسبة إلى أبنية بعض الجموع على لفظها وإن كانت شاذة ، والمعروف فى أصولهم أنهم يكتفون بالشاذ فى فتح باب القياس .

وما شاع بين الناس من النسب إلى الجموع على ألفاظها نحو قلانسى وقواريرى وطيالسىّ وحصائرى وأخلاقى ، إنما يصح بالتخريج على هذا المذهب ، ومن عمل عليه عند الحاجة كالتخلص من لبس لم يخرج عن حدود العربية الفصحى .

---

(١) شرح الألوسى لدرة الغواص ص ٣٠٣

(٢) القمرة بالضم : لون الى الخضرة أو بياض فيه كدرة .

(٣) لون بين السواد والحمرة .

ورأى المجمع أن النسبة إلى الجمع أفيد فى بعض الأحيان من النسبة الى المفرد وأوضح دلالة على المراد، فاعتد بمذهب الكوفيين فى هذه المسألة وأصدر قراره الآتى :

قرار النسب إلى جمع التكسير

" المذهب البصرى" فى النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحده ثم ينسب إلى هذا الواحد .

ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كارادة التمييز أو نحو ذلك".

٣ ــ صيغة مَفْعَلة للمكان الذى يكثر فيه الشىء

صاغ العرب من أسماء الأعيان ألفاظا فى وزن " مَفعَلة " للدلالة على المكان الذى تكثر فيه تلك الأعيان ، ومن الواضح أن وزن مَفعَلة لا يسع أكثر من ثلاثة أحرف، فان كان اسم العين المأخوذ منه مفعلة ثلاثى الأصول وكان من قبيل المجرد نحو سبع وذئب ، اشتقوا منه وهو على حروفه المنطوق بها ، لفظا فى وزن مفعلة ، فقالوا للأرض التى يكثر فيها السباع : مسبعة ، وللأرض التى يكثر فيها الذئاب : مذأبة، فان كان ثلاثى الأصول من قبيل المزيد فيه نحو بطيخ وأفعى، حذفوا ما زاد على الأصول ، وقالوا للأرض التى يكثر فيها البطيخ أو الأفاعى : مبطخة أو مفعاة .

وأما ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف نحو عقرب ، فانهم يحذفون بعض أصوله حتى يمكن صوغه فى مفعلة كما قالوا فى الأرض التى يكثر فيها العقارب مَعقَرة وفى الأرض التى يكثر فيها الضغابيس [1] مضغبة .

والملخص أن اسم العين الذى يشتق منه لفظ فى وزن مفعلة إما أن يكون من الثلاثى المجرد ، وإما أن يكون من الثلاثى المزيد ، وإما أن تكون أصوله فوق ثلاثة أحرف .

---

(١) الضغابيس جمع ضغبوس ، وهو نبات القثاء .

و إذا نظرنا إلى هذه الأقسام الثلاثة من جهة فتح باب القياس أه الوقوف بها عند حد السماع ، وجدناها ترجع إلى قسمين : قسم اختلف علماء العربية فى جعله مقيسا ، وهو ثلاثى الأصول مجردا كان أم مزيدا فيه ، وقسم لم ينتقل عنهم خلاف فى أنه مقصور على السماع ، وهو ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف .

أما الخلاف فى القسم الأول فانك تبحث فى كتب العربية فترى فى نصوص بعض علمائها ما يصرفك عن القياس ، ويردك فيه إلى مقدار ما سمع عن العرب ، كما فعل الرضى فى شرح الشافية إذ قال "واعلم أن الشئ إذ كثر بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه " مفعلة " بفتح العين كالمأسدة والمسبعة والمذأبة أى الموضع الكثير الأسد والسباع والذئاب ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مضبعة ومقردة " أى للأرض الكثيرة الضباع والقرود .

وترى فى نصوص طائفة منهم ما يفسح المجال ، ويأذن لك أن تقيس مالم يقله العرب على ما قالوه فى هذه الصيغة قياسا مطردا ، ومن هؤلاء الطائفة مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى المكمّل ونصه " اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شئ بمكان وضعوا له مفعلة بفتح الميم والعين مع لزوم التاء إياها . وهذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى ، كقولك أرض مسبعة أى يكثر فيها السباع ، ومأسدة أى يكثر فيها الأسد ، ومذأبة أى يكثر فيها الذئب ، ومحياة أى يكثر فيها الحيّة ، ومفعاة أى يكثر فيها الأفعى " .

ومن هؤلاء الطائفة أبو الحسن الأخفش على ما نسب إليه ابن سيده فى كتاب المخصص [1] ونصه "ومكان موعلة كثير الوعول ، ومفدرة كثير الفدور ، وهى الوعول المسنة ، مطرد عند أبى الحسن" .

---

(١) ص ١٧٤ ج ١٦

وأشار إلى هذا المذهب المرتضى شارح القاموس فى مادة أسد، فقال "والمكان المأسدة أيضا، وهو الأرض الكثيرة الأسود كالمسبعة كما فى الروض ، وبعضهم جعله مقيسا لكثرة أمثاله فى كلامهم" .

وعبارة سيبويه فى الكتاب تخو بظاهرها نحو هـذا المذهب ، ونصها " هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة ، وذلك إذا أردت أن يكثر الشئ بالمكان ، وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة ، وليس فى كل شئ يقال ذلك إلا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تتكلم به" .

ونقل ابن سيده فى كتاب المخصص عبارة سيبويه ، وكساها شيئا من البيان فقال " قال سيبويه : وليس فى كل شىء يقال هذا ، يعنى لم يقل العرب فى كل شىء من هذا ، فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه" .

فالظاهر من عبارة سيبويه إجازة القياس على ما تكلم به العرب فى هذه الصيغة واحتمال أن يقصد سيبويه من القياس محاكاة العرب فى ذلك على وجه التمرين، بعيد من ظاهر عبارته .

وأما صوغ مفعلة مما زادت أصوله على ثلاثة أحرف ، فلم نر أحدا من علماء العربية ذهب به مذهب القياس ، ووجهه أن العرب لم يصوغوا مفعلة من اسم العين الرباعى إلا قليلا، وسبب هذه القلة أن الاسم الرباعى لا يمكن بناء مفعلة منه إلا أن يحذف منه حرف ، وحذف الحرف الأصلى مكروه عندهم ، لا يرتكبونه إلا أن تدفعهم إليه ضرورة ، كما حذفوا اللام فى نحو سفرجل عند تصغيره أو جمعه جمع تكسير ، فقالوا سفيرج وسفارج .

وورد عن العرب أنهم صاغوا من اسم العين الرباعى ألفاظا على وزن مُفَعلَلَة بصيغة اسم المفعول، فقالوا : أرض مثعلبة من الثعالب ، ومعقربة من العقارب ،وهذه رواية سيبويه ، ورواها أبو زيد بصيغة اسم الفاعل : مُعقرِبة ومُثعلِبة ، وعلى هذه

الرواية اقتصر صاحبا الصحاح والمصباح ، وذكرهما صاحب القاموس ولم يقيدهما بفتح أو كسر ، فاحتمل كلامه الروايتين .

ورجح الدمامينى فى شرح التسهيل رواية سيبويه فقال : ينبغى أن يقرأ بالفتح ، فإن سيبويه أثبت من غيره ، وإن كان أبو زيد أستاذه قد حكى الكسر .

وما ورد من الألفاظ على مُفعلله هو على كلا الروايتين نادر إلى حد يبعده أن يكون مقيسا ؛ وذكر صاحب المخصص الألفاظ التى وردت فى هذا الوزن فلم تتجاوز خمس كلمات ، وهى مثعلبة ومعقربة ، ومعنكبة من العناكب ، ومؤرنبة من الأرانب ، ومخرنقة من الخرانق ، وهى أولاد الأرانب .

فاتضح من هـذا البحث أن صوغ مفعلة من اسم العين الثلاثى مجردا أو مزيدا ، قد ورد عن العرب بكثرة ، وأن من علماء العربية من اعتد بهذه الكثرة وجعله من قبيل ما يقاس عليه .

ورأى المجمع أنه قد يحتاج إلى هذه الصيغة فى التعبير عن أماكن يكثر فيها أشياء من حيوان أو نبات أو غيره فأصدر قراره الآتى :

قرار صوغ (مَفعلة) للمكان الذى يكثر فيه الشىء

" تصاغ "مَفعَلة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد" .

٤ — صيغة فعال للمبالغة من المتعدى واللازم

يقع النظر عند وضع الأسماء للمعانى الحديثة على أشياء تشتد فيها بعض الصفات ، أو تكثر فيها بعض الأفعال ، فمن المناسب وضع اسم لها يشعر بهذه الشدة أو الكثرة .

ومن الصيغ التى تدل على شدة الوصف أو كثرة الفعل صيغة فعّال [1] وهذا ما دعا المجمع إلى النظر فى هذه الصيغة من جهة اشتقاقها وصحة القياس على ما سمع من أمثلتها ، حتى أصدر قراره . وإليك نتيجة البحث التى بنى عليها هذا القرار :

بحثنا عن أمر القياس فى صيغة فعّال من طريقين : طريق الرجوع إلى كتب الصرف للوقوف على عبارة تدل على صحة إجراء هذه الصيغة بجرى ما يقاس عليه ، وطريق الرجوع إلى كتب اللغة للوثوق من أن الألفاظ الواردة فى هذا الوزن بالغة فى الكثرة إلى حد يكتفى به فى فتح باب القياس .

رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا كثيرا منها لا يتعرض لصيغة فعّال من ناحية أنها قياسية أو سماعية ، ولا يزيد على أن يذكر أنها صيغة تأتى بدلا من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة فى معنى الفعل ، ووجدنا طائفة يتعرضون لمجىء فعال ومفعال وفعول بدلا من اسم الفاعل ، ويصفونه بالكثرة ، كما قال الأشمونى فى شرح الخلاصة : "كثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير" .

ووجدنا طائفة ثالثة تصرح بأن الصيغ الخمس : فعّالا ومفعالا وفعولا وفعيلا وفَعِلا ، المأخوذة من فعل متعد قياسية . قال الدنوشرى : ينظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسىّ أو سماعىّ ، أو قياسى فى الثلاثة الأُوَل (فعّال ومِفعال وفَعول) سماعىّ فى الأخيرين (فعيل وفَعِل) ثم قال : "مذهب البصريين منقاسة فى كل فعل متعد ثلاثى ، نحو ضرب ، تقول : ضرّاب ومِضراب وضروب وضريب وضَيرب" [2]

وهذا النص يدل على أن صوغ فعال من الفعل المتعدى قياسىّ كسائر أبنية المبالغة .

---

(١) تأتى صيغة فعّال للنسبة ، وذلك أن تصوغ من اسم الشىء لصاحبه وملازمه لفظا على وزن فعال كما يقال لصانع الزجاج زجّاج ولمن يبيع اللبن لبّان ولمن يقوم على أمر الجمال جمّال ولمن شأنه الضرب بالسيف سيّاف . وقد قرر المجمع فى دورته الأولى أن فعّالا للنسبة الى شىء مقيس . انظر ص ٢١٥ من الجزء الأول من المجلة .

(٢) حواشى يس على التصريح .

ووقفنا على عبارة لأبى إسحاق الشاطبي فى شرح الخلاصة تدل على أن بناء صيغ المبالغة مقيس ، وظاهر إطلاقها أن هذه الصيغ مقيسة فى المتعدى واللازم ؛ قال أبو إسحاق عقب الكلام على عمل هذه الصيغ عمل اسم الفاعل "فان قيل : إن بناء هــذه الأمثلة للتكثير بالحمل على بناء الفعل للتكثير.(١) وذلك الفعل غير مقيس فأولى أن يكون اسم الفاعل غير مقيس ، قلنا لا نسلم أنه غير مقيس بل هو مقيس لكثرة مجيئه" .

ووجدنا فى علماء الصرف من يذكر صيغة فعّال بوجه خاص ويجعلهـا أصلا مطردا ،ولم يخص هذه الأصالة والاطراد بالفعل المتعدى .

قال فى روح الشروح على المقصود : "ووزن فعال بالفتح أصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور" وظاهر إطلاق هــذه العبارة أن فعالا مطرد فى اللازم اطراده فى المتعدى .

ثم ألقينا بعد هــذا نظرة على بعض كتب اللغة فألفينا العرب قد صاغوا من الفعل اللازم ألفاظا كثيرة فى وزن فعّال وإليك طائفة جاءت من الأفعال اللازمــة فى هذا الوزن :

١ — (الأطّاط) فى القاموس : أطّ صوت ، والأطّاط الصيّاح

٢ — (الأفّاك) فى القاموس : فهو أفّاك وأفيك وأفوك .

٣ — (الألاق) فى القاموس : ألِق البرق يألق إلاقا ككتاب كَذَب ، فهو ألّاق .

٤ — (الأوّاب) فى اللسان : الأوّاب التائب .

---

(١) بناء الفعل للتكثير أن يؤتى به على وزن فَعّل نحو طوّف وجوّل وعبّس وموّت وجرّح ، مبالغة فى طاف وجال وعبس ومات وجرح .

٥ — (البخّال) فى القاموس : رجل بَخِل ، وبَخّال كسحاب وشدّاد .

٦ — (البرّاق) فى لسان العرب : وفى صفة أبى إدريس : دخلت مسجد دمشق فإذا فتى برّاق الثنايا .

٧ — (البسّام) فى القاموس : فهو باسم ومِبسام وبسّام .

٨ — (البطّال) فى القاموس : ورجل بطل محركه وكشدّاد بيّن البطالة والبطولة ، شجاع تبطل جارحته فلا يكترث لها ، أو تبطل عنده دماء الأقران .

٩ — (التوّاب) فى اللسان : ورجل توّاب تائب إلى الله .

١٠ — (التيّاح) فى اللسان تاح فى مشيته إذا تمايل ، وفرس متيح وتيّاح وتَيِّحان يعترض فى مشيته نشاطا .

١١ — (التيّاه) فى القاموس : التِّيه بالكسر الصَّلَف والكبر ، تاه فهو تائه وتيّاه

١٢ — (الثجّاج) فى اللسان : وقال بعض أهل اللغة : ثج الماء نفسه يثُجّ ثجوجا إذا انصب فيكون ثجّاجا فى قوله تعالى (ماء ثجاجا) أى ثاجّ .

١٣ — (الثوّاب) فى اللسان : ورجل ثوّاب أواب توّاب منيب ، بمعنى واحد .

١٤ — (الجفّاخ) فى القاموس جفخ كمنع فخر وتكبر ، فهو جفّاخ .

١٥ — (الجمّاز) فى القاموس : وحمار جَمّاز : وثّاب .

١٦ — (الجوّال) فى تاج العروس : وهو جوّال وجوّالة ، طوّاف فى البلاد .

١٧ — (الحنّان) فى القاموس : وكشداد من يحن إلى الشىء واسم الله تعالى ومعناه الرحيم .

١٨ — (الحلّاف) فى الأساس : حلف بالله على كذا حلفا ، وهو حلّاف وحلّافة .

١٩ — (الخرّاج) فى القاموس : ورجل خرّاج ولّاج كثير الظَّرف والاحتيال .

٢٠ — (الخرّارة) فى الأساس ، وله عين خرارة فى أرض فوّارة .

٢١ — (الخطّار) من خطر الرمح ، أى اهتز ، وفى القاموس : والرمح اهتز فهو خطّار ، وفى الأساس ورجل خطار بالرمح — أى مشى به بين الصفين .

٢٢ — (الخنّاس) فى المصباح : ومن الثانى (اللازم) الخنّاس فى صفة الشيطان : لأنه اسم فاعل للمبالغة ، لأنه يخنس إذا سمع ذكر الله تعالى : أى ينقبض .

٢٣ — (الخوّار) فى القاموس : الخوار (ككتّان) : الضعيف .

٢٤ — (الدرّاج) فى اللسان : الدرّاج : القنفذ : لأنه يدرج ليلته جمعاء .. صفة غالبة .

٢٥ — (الدهّاس) فى القاموس : والدهسة والدهاسة : سهولة الخلق ، وهو دهّاس ككتّان .

٢٦ — (الدوّار) فى الأساس : والفلك دوّار ، وفى القاموس : والدهر دوّار به ودوّارىّ : دائر .

٢٧ — (الرجّاس) من رجست السماء رجسا : قصفت بالرعد . وفى الأساس : وسحاب رجّاس وراجس ومرجس .

٢٨ — (الرجّاف) فى الأساس : رجف البحر : إضطربت أمواجه ، ومن أسمائه الرجّاف .

٢٩ — (الرعّاس) فى التاج : ريح رعّاس كشداد شديد الاضطراب .

٣٠ — (الرقّاص) فى اللسان : رقص اللعاب يرقص رقصاً فهو رقّاص .

٣١ — (الروّاغ) فى الأساس : هو ثعلب روّاغ .

٣٢ — (الزّحّار) فى اللسان : ورجل زحر وزحران وزحّار : بخيل يئن عند السؤال .

٣٣ — (الزخّار) فى الأساس : بحر زاخر وزخّار .

٣٤ — (الزعّاق) فى اللسان : يزعق بدوابه زعقا أى يطردها مسرعا ، ويصيح فى أثرها ، وهو رجل ناعق وزَعّاق ونَعّار .

٣٥ — (السبّاح) فى القاموس : سبوح من سبحاء وسبّاح من سباحين .

٣٦ — (السجّاع) فى القاموس : وكمنع نطق بكلام له فواصل ، فهو سجاعة. وفى الأساس : رجل سجّاع وسجّاعة .

٣٧ — (السرّاج) من سَرِج أى كذب ، فى القاموس : والسرّاج متخذه (أى السرج) وحرفته السراجة . والكذّاب .

٣٨ — (السيّاح) فى الأساس : ورجل سائح وسيّاح .

٣٩ — (السقّاط) فى الأساس : وسيف سقّاط : قطاع : يسقط من وراء الضربة .

٤٠ — (الشفّاف) من شف ، أى رق : وفى الأساس ، وزجاجة شفّافة ، ورقيقة المستشف .

٤١ — (الصخّاب) فى القاموس : صخب كفرح فهو صخّاب .

٤٢ — (الصوّار) فى القاموس : صار : صوّت ، وعصفور صوّار .

٤٣ — (الصهّال) فى القاموس : صهل الفرس كضرب ومنع صهيلا ، فهو صَهّال ، صوّت .

٤٤ — (الصيّاح) فى القاموس : والمِصْدَح الصيّاح : الصيّت .

٤٥ — (الضحّاك) فى القاموس : فهو ضاحك وضحّاك وضحوك .

٤٦ — (الطناز) طنز به أى سخر فهو طنّاز .

٤٧ — (الطوّاف) فى القاموس : والطوّاف أيضا : الخادم يخدمك برفق وعناية

٤٨ — (الطيّار) فى القاموس : وفرس مُطار وطيّار : حديد الفؤاد ماض .

٤٩ — (الطيّاش) فى المصباح : فهو طائش وطيّاش مبالغة .

٥٠ — (العبّاس) فى المصباح فهو عابس وبه سمّى ، وعبّاس أيضا للمبالغة ؛ وبه سمى .

٥١ — (العجّاج) من عج أى صاح ، وفى القاموس : والعجّاج الصياح .

٥٢ — (العوّام) فى الأساس : الفرس العوّام : السبوح .

٥٣ — (الغوّاص) فى الأساس : وقال عمر لابن عباس : غص ياغوّاص .

٥٤ — (الفحّاش) فى الأساس : أفحش فلان فى كلامه وفحش وتفحش وهو فحّاش .

٥٥ — (الفرّار) فى الأساس : هو فرّار وفرور .

٥٦ — (الفوّارة) فى الصحاح : وفوّارة القدر ما يفور من حرها ، وفى الأساس : عين فوّارة فى أرض خوّارة .

٥٧ — (الفيّاح) فى اللسان : كل موضع واسع يقال له : أفيح وفيّاح ، والفعل من ذلك فاح يفيح فيحا .

٥٨ — (القفّاف) من قفّ الصيرفى أى سرق الدراهم بين أصابعه ، وفى القاموس : فهو قفّاف .

٥٩ — (القلّاص) من قلص المـاء أى ارتفع ، وفى القاموس : فهو قالصٌ وقلوص وقلّاص .

٦٠ — (القوّام) فى المصباح : قام بالأمر يقوم به قياما فهو قوّام وقائم .

٦١ — (اللّمّاح) من لمح البرق أو النجم أى لمع ، وفى القاموس : فهو لامح ولموح ولمّاح .

٦٢ — (اللّمّاع) فى الأساس : وبرق لامع ولمّاع .

٦٣ — (المزّاح) فى الأساس : ورجل مَزّاح .

٦٤ — (المشّاء) فى الأساس : ورجل مشّاء إلى المساجد .

٦٥ — (المزّاع) من مزع أى سعى فأسرع ، وفى اللسان : والقنافذ تمزع بالليل مَزْعا : إذا سعت فأسرعت . ابن الأعرابى : القنفذ يقال لها المَزّاع .

٦٦ — (المكّار) فى القاموس : المكر الخديعة وهو ماكر ومكّار .

٦٧ — (المؤار) من مار أى تردد فى عَرْض . وفى الأساس : جمل مؤار الضبعين وفرس مؤار الظهر .

٦٨ — (الميّـاس) من ماس أى تبختر ، وفى القاموس : فهو مائس ومَيُوس ومَيّاس .

٦٩ — (الميّـال) فى المصباح : مال الحاكم فى حكمه ميـلا أى جار وظلم ، فهو مائل وميّال مبالغة .

٧٠ — (النبّاج) من نُباج الكلاب أى نبيحها ، وفى القاموس : وكلب نبّاج ونُبَاجى : نبّاج .

٧١ — (النبّاح) من نبح الكلب ، وفى القاموس : وكشدّاد : والد عامر مؤذن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، والشديد الصوت .

٧٢ — (النباغة) يقال : نبغ الرأس : ثارت هبريتـــه . وفى الأساس : ومحجة نباغة : يثور ترابها .

٧٣ — (النهّات) فى القاموس : النهّات النهّاق .

٧٤ — (النهاض) : فى الأساس : وهو نهّاض ببزلاء : أى خُطَّة عظيمة .

٧٥ — (النوّام) فى الأساس : ورجل نَئوم ونُوَمة ونوّام : كثير النوم .

٧٦ — (الهتّافة) من هتفت الحمامة أو القوس أى صاتت ، وفى القاموس : وقوس هتّافة وهتوف وهتفى : ذات صوت .

٧٧ — (هدّاج) من هدج الظليم أى مشى فى ارتعاش . وفى الأساس : وظليم هدّاج .

٧٨ — (الهذّاف) من هذف أى أسرع ، وفى القاموس : والهذّاف كشداد ومحسن وخجل : السريع .

٧٩ — (الهذّاء) فى أساس البلاغة : هو يهذى فى كلامه ، وهو هذّاء .

٨٠ — (الهرّاج) فى اللسان : وإنه لمهرج وهرّاج إذا كان كثير الهرج .

٨١ — (الهطّال) من الهطل ، وهو تتابع المطر ، وفى القاموس : ومطر وسحاب هطِل ككتف وشَدّاد .

٨٢ــ (الهفاف) فى القاموس : والهفاف من الحمر : الطياش .

٨٣ــ (الهوّاس) من الهوس وهو الطلب بجرأة ، وفى اللسان : وأسد هوّاس

٨٤ ــ (الهوّاك) من الهوَك وهو الحمق وفى القاموس : رجل هوّاك ومتهوك متحير .

٨٥ ــ (الوبّاص) من وبص أى لمع ، وفى الأساس : قمر وبّاص .

٨٦ ــ (الوثّاب) فى الأساس : وظبى وثّاب .

٨٧ ــ (الوضّاح) فى الأساس : وإنه لوضّاح .

٨٨ ــ (الوقّاع) من وقع فيه ، أى اغتابه ، وفى القاموس : ورجل وقّاع ووقّاعة يغتاب الناس .

٨٩ ــ (الولّاج) فى الأساس : وامرأة خرّاجة ولّاجة .

نظر المجمع فى تلك النصوص التى اقتضت باطلاقها أن صيغة فعّال مقيسة فى اللازم والمتعدى ، وأضاف إلى هــذا كثرة ماجاء فى هذه الصيغة من نوعى اللازم والمتعدى . فقرر ما يأتى :

قرار صوغ (فعّال) للمبــالغة

. يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى .